رياح الاحداث

هل استوعب لبنان تناقضاته ؟

بالرغم من كل ما حدث في الاسابيع الاخيرة من مآس ، بقي لبنان بخير. فقد استطاعت الارادة الوطنية استيعاب التناقضات المحلية والخروج منها بدروس مهمة ستكون لها ابعد الاثر في تطور لبنان بالاتجاه الوطني الديمقراطي .

ولعل ابرز الملامح التي ظهرت من خلال التطورات الموقف الشعبي الكاسح ضد الحكومة العسكرية ، وهو موقف تميز بالوضوح والنظرة البعيدة المدى وان كان ليس جديدا . فقد وقف الشعب اللبناني في السابق ضد الاشكال المبطنة من الحكم العسكري وقاومه بمختلف الوسائل بالرغم من تداخل تلك الحكم العسكري المبطن بالواجهات والمؤسسات الصورية .

وقد كان من المستغرب حقا ان يأتي الرئيس سليمان مرحبة بحكومة عسكرية سافرة ، وهو الذي جاء الى الرئاسة على موجة المد الشعبي والسياسي المناوئة لتدخل الاجهزة العسكرية في شؤون الحكم . الا ان سرعة اقصاء الحكومة العسكرية ازال من الاذهان وبنفس السرعة ان يكون الرئيس مرحبة مصمما على وضع نهاية مجحفة للمناخ الديمقراطي .

وربما كان من الصدف المشجعة على التفاؤل ان يرافق استقالة الحكومة العسكرية بروز مقاومة الجيش للعدوان الاسرائيلي على الجنوب في اليومين الماضيين ، مما يدل على ان الامور قد بدأت تتجه في الاتجاه اللازم . اذ ان جزءا كبيرا من الاختلالات التي تعرضت لها الحياة السياسية في لبنان في اعقاب حرب حزيران يعود الى ان هذه الامور لم تكن في نصابها الصحيح .

على ان الدور الفعلي للجيش في الحياة الوطنية لا يمكن ان يستقيم تماما الا اذا استقام التمثيل الديمقراطي بحيث يصبح السياسيون ممثلين فعلا للفئات الشعبية وملتزمين فعلا بالبرامج الوطنية التي يمكن محاسبتهم على اساسها .

اما موضوع الامن فانه اكثر المواضيع الحساسة تعقيدا لاسباب كثيرة ليس اهمها وجود السلاح بكثرة في ايدي الناس . اذ ان الامن مرتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا الاجتماعية وبانصاف الفئات والمناطق المحرومة وبناء اجهزة الدولة وسلطتها على هذا الاساس بكل ما يترتب على ذلك من اجراءات لا بد لها ان تمس اولا واخيرا مصالح الطبقات والفئات الغنية المتهربة حتى الان من دفع ما يتوجب عليها من ضرائب والتزامات للدولة .

وفي كل حال ، فان معالجة الاوضاع من نفس المفاهيم التي كانت سائدة منذ الاستقلال الى اليوم لم تعد مجدية ؛ وان كان لا بد من الانتقال الى المرحلة الجديدة من خلال الاوضاع الراهنة ، وابرز معالم المرحلة الجديدة المنتظرة انه لم يعد بامكان النظام اللبناني ان يتجاهل وجود الحركة الوطنية اللبنانية كقوة سياسية فعالة ومؤثرة خارج الدوائر الطائفية المعهودة ، او ان يتعامل معها من خلال اطراف اخرى .

ولكن مدى اعتراف النظام اللبناني بالحركة الوطنية وتعامله معها يتوقف الى حد كبير على الحركة الوطنية ذاتها فبقدر امتدادها الى اوسع القطاعات اللبنانية ، وبقدر تمثيلها للوعي اللبناني الشامل ، يكون مقدار ثقلها الى مواقع المسؤولية والتأثير .

وفي ضوء هذه التجربة التي مرت بها البلاد على كافة المستويات ، لم يعد موضوع خلاف كبير شخص الرجل الذي يختاره رئيس الجمهورية ليكون رئيسا للحكومة .

سليمان الفرزلي